او نحو الفة الاكمواشتهى قال في التسهيل يجمع حروف البدل السابع في غير ادغام نحو متصف
سكس لامرطي توب عويه والمسوري في التعريف هي طويت دايما فذكرها تاسعا واسقط
منها الهاء والحاصل ان انواع الابدال ثلاثة نوع في الابدال ويكون في جميع الحروف الا الالف
ونوع مضطرا اليه في التصريف ويكون في ثمانية احرف او تسعة ونوع لا قاعدة له وانما هو في كلم
محفوظ والذي يتعلق به علم اللغة لا التصريف ويكون في اثنين وعشرين حرفا كما في التسهيل وغيره
بل عندي في اكثر وان الدال قد ورد ابدالها من التاء والطاء ورد ابدالها من الطاء
والضاد ورد ابدالها من الطاء والعين ورد ابدالها من العين والقاف ورد ابدالها
من الفاء والحاء ورد ابدالها من الحاء والجيم كذلك وذلك موجود في كتب اللغة المبسوطة وقد
امه اللغة فيه كتابا وعقدت له بابا في كتابي المواهد ذكرت فيه امثلة كثيرة وقد قيل ان
ابن مالك احترز عن هذا بقوله السابع لان الابدال في هذه شاذ ولا يحسن ذلك عندي لانه
ان كان المراد بالسبوع انه بلغ مبلغا يحتمل ان يقاس عليه وليس كذلك بل الكل محفوظ مقصور
على السماع واريد انه في تلك الحروف اكثر مواقع من هذه فلا بأس لكن لان المراد على
كون الابدال قد وقع ولا مثال لا يكون اكثر في بعض الحروف من بعض لان ذلك انما يوثر فيما
يعتمد فيه القياس لا فيما يقتصر على السماع واما قوله الثاني فيه وحروفه الضب يوم حب
طاه ذل فانه خارج عن الانواع الثلاثة لانه مبني فيه على النوع الفرودي في التعريف فكان بعدها
ثمانية او تسعة وعلى النوع اللغوي فكان بعدها كما في التسهيل اثنين وعشرين بل عدها الربعة عشر
وقد تقدم في شرح الكافية استدراك ذلك لان الاحرف الخمسة الزوائد انما هي في كلم
محفوظ فكان ينبغي له الاقتصار على تسعة التعريف او ذكر الجميع قول الثاني فيه ويكون فرعا
والحرف زايد قال السيد هذا منقوض بعلسان لانه فرع عن الواحد الذي هو عقلي ما وقع زايدة
وليت بدلا عن الالف في علوي بل الالف تبدل عن الياء وقال الجاربردي هذا انما يتم اذا
قلنا ان الالف عقلي للالحاق فان قلنا انها للتانيث ولم يرد النقض قولها ويكون فرعا وهو اصل
قال الجاربردي يتم اعتراضه عليه بان او اصل فرع فرع اول والهمزة في اوايل غير زايدة مع انه
ليس ما في الواحد بدلا بايه وهو الواو وبدلا منها بل هي بدل مما في الواحد قال وهو ضعيف
لانه لا يلزم من كون الهمزة عن زايدة في الفرع ان يكون اصلية فيه في اوايل وان كانت غير زايدة
فليست باصلية بل هي منقلبة عن الواو قول الثاني فيه فايدة الهمزة من واو ويا اخر تنيد

الف

الف زيد فيه اسود الاول لم يختص ذلك بالواو والبابل الالف كذلك وكذا في الكافية
مرحرف لين بعد الف حريد ابدل همزة وقال في شرحها حرف المد بن نعم الالف والياء والواو
الثلاثة واحدة هذا الضابط وقال في التسهيل بدل الهمزة وجوبا من كل حرف لين بل الفا زايدة
وقول الثاني فيه من حروف اللين وقول الزهرة ما اعتل من مطرف بعد الف زايدة كحمراء وكسا
وورد احسن الثالث قولا اخر زاد في التسهيل او متصلا بها تانيث عارضة وكذا في الكافية
وشرحها وهذا الابدال مستصحب مع ما التانيث العارضة كساوساه وفي قبلها التانيث
العارضة لانها في تقدير الانفصال السابع قال ابن قاسم اعترض هذا الضابط بانه يرد عليه
مثل عاوى اذا رجع على علمه من لم يسوى فانه يقال باعاولهم الواو ومن غير ابدال حذرا من
اجتماع اعلالين قال فاصطلاح الضابط ان يقال من واو ما بين هي لام او يلحق بها السابع قال
ابن قاسم هذا الضابط بانه يرد عليه مثل عاوى اذا رجع على ابدل الهمزة ايضا من الهاء والعين ولم
يذكرها في النظم لعلمها انتهى وقد ذكر في الثاني فيه قول الثاني فيه ويعتد بالتانيث لابد من تقييد
بان لا يكون لازما غير عارضة فانها حينئذ لا يعتد بها كما تقدم ونبه على السيد والجاربردي قولهم
والعباره للاثنين وفي فاعل باعل عساد اصلي قال ابن قاسم هذا الابدال جار فيما كان على فاعل
او فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم حابر وهو البستان وجابره وهي خشبة تجعل في وسط السقف
وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه في التسهيل قول الاثنين يجمع بتفاعيل
الحكاية وعبارة الكافية كذلك ثاني لينين اكسماعد اكما في جمع شخص سعاة لها واقع ورد الهمزا
فيما اعل لا مالك اما لامه هرة كما في التسهيل وقد ذكرها نبه في كلامه بناء على الهمزة من حروف العلة
واضح بها في التزهة فقال ان كانت كلام مفاعل معتلا او همزة ونحوه في الثاني فيه قولهم والعبارة
للاثنين وهمز اول الواوين زد في بدء غير سببه و في الاسد لشرط ثان وهو ان لا يكون الثانية بدلا
من همزة ذكره في الكافية وشرحها والتسهيل وثالث وهو ان لا يكون الثانية بدلا من همزة ذكره في الكافية
وشرحها والتسهيل وثالث وهو ان لا يكون اتصال الواوين عارض لحد وذكر في التسهيل وغيره
عن الشرط الاول بان يكون الثانية مده غير اصليه وهو اصوب من التعبير بان لا تكون الثانية
بدلا من الف فاعل المصحح به في الكافية الثاني الثالثة في الاثنين سببه و في قول الثاني فيه والتعريض
في الواو لي حملا على الاول قال السيد فيه نظر لانه يجوز ان يقال انما قلت في الاول لزوما للاستقبال
لا يحمل المعرف على الجمع قول الاثنين وهل يا افعل فيما انون قال ابن قاسم الاولى ان يعبر